

مَجَلَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالدراسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

اختلاف ألفاظ الروايتين المؤثر أو تقاربهما وأثر ذلك في نقد
أحدهما أو عدهما حديثين وتطبيقات ذلك عند النقاد

د. محمد زايد العتيبي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

مجلس
النشر العلمي



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029-8908

العدد ١٣٤ - السنة ٣٨

ربيع الأول ١٤٤٥ هـ - سبتمبر ٢٠٢٣ م

البحث الثاني

**اختلاف ألفاظ الروايتين المؤثر أو تقاربهما وأثر ذلك
في نقد أحدهما أو عدهما حديثين وتطبيقات
ذلك عند النقاد**

د. محمد زايد العتيبي

**أستاذ مشارك بقسم التفسير والحديث
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت**

للاستشهاد:

العتيبي، محمد زايد. (٢٠٢٣). اختلاف ألفاظ الروايتين المؤثر أو تقاربهما وأثر ذلك في نقد أحدهما أو عدهما حديثين وتطبيقات ذلك عند النقاد. *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، ٣٨ (١٣٤)، ٥٣ - ٩٢.

To cite:

Al -Otaibi, M. Z. (2023). The difference in the words of the two influential narrations or their closeness and the impact of this on criticizing one of them or considering them as hadiths and its applications to critics. *Journal of Sharia and Islamic Studies*, 38(134), 53-92.

اختلاف ألفاظ الروايتين المؤثر أو تقاربهما وأثر ذلك في نقد أحدهما أو عدهما حديثين وتطبيقات ذلك عند النقاد

د. محمد زايد العتيبي*

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/٨/٨

تاريخ الإجازة: ٢٠٢٢/٩/٤

ملخص البحث

تدور **الفكرة الرئيسة** للبحث حول قضية من قضايا علم الحديث التي لها أثر في إعلال بعض المرويات أو تصويبها، وهي تتعلق بتقارب الألفاظ واختلافها، وقد جعلت عنوان البحث «اختلاف ألفاظ الروايتين المؤثر أو تقاربهما وأثر ذلك في نقد أحدهما أو عدهما حديثين وتطبيقات ذلك عند النقاد». وتبرز **أهمية البحث** في التعرف على قرائن التعليل من خلال استعمالات وتطبيقات النقاد، ويهدف إلى بيان دقة منهجية النقاد واحتياطهم للسنة النبوية. **وتتمثل إشكاليته** في أن تصرف بعض الرواة في بعض المتون سواء كان متعمداً أو خطأ يعد إشكالية كبرى لهذه المسألة؛ فما قد يعد اختلافاً قد يكون تصرفاً من بعض الرواة في حديث واحد، وما قد يعد تقارباً قد يرد في حديثين مستقلين، فما الكيفية التي يمكن بها حل هذه الإشكالية؟ **ويهدف البحث** إلى بيان دقة منهجية النقاد واحتياطهم للسنة النبوية، وذلك من خلال جمع الأمثلة التطبيقية وتحليلها لبيان أثر اختلاف الألفاظ وتقاربها في حكمهم على الحديث. وقد اقتضت طبيعة البحث أن أسلك **المنهج** الاستقرائي الناقص، والمنهج التحليلي؛ باستقراء بعض نصوص العلماء، وتحليلها؛ لبيان أثر اختلاف وتقارب الألفاظ في إعلال الحديث. **ويستخلص** من نتائج البحث أنه ليس هناك قاعدة مطردة ولا حكم عام، فليس كل اختلاف سواء أكان في الألفاظ أم في المعاني يعد قرينة لعددهما حديثين مستقلين، ومن النتائج التي توصل إليها البحث أن بعض المتأخرين توسع في مسألة الاختلاف حتى صححوا أحاديث أعلاها النقاد، بل لم أجد مثالا للمتأخرين في استخدام هذه القرينة إلا ويكون الاختلاف غير صحيح أو حديثاً أعلاه النقاد.

الكلمات المفتاحية: الاختلاف - ألفاظ - الرواية - التقارب.

(*) **د. محمد زايد العتيبي:** يحمل شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، عام ٢٠١٢، حاصل على درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه من جامعة الكويت، عام ٢٠٠٦؛ والليسانس في أصول الدين من جامعة الكويت، عام ٢٠٠٣. يعمل استاذاً مساعداً في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بقسم التفسير والحديث، وهو عضو باحث في عدد من المراكز البحثية في العالم. له ثلاثة كتب مطبوعة، وعشرة بحوث عالمية محكمة.

الاهتمامات البحثية: الجرح والتعديل، والعلل والتخريج ودراسات في الحديث النبوي.

البريد الإلكتروني: bo_zayed80@hotmail.com

The difference in the words of the two influential narrations or their closeness and the impact of this on criticizing one of them or considering them as hadiths and its applications to critics

*Dr. Mohammed Zayed Al -Otaibi**

Abstract

The research deals with one of the issues of hadith science that has an impact on justifying or correcting some of the narrations, and it is related to the convergence of words and their differences. Introduction, two chapters and conclusion. As for the introduction, it mentioned the importance of the subject, the reasons for choosing it, its problem, its objectives, previous studies, its approach and its plan, and it aims to demonstrate the accuracy of the critics and their precaution for the Sunnah, and to show the impact of the different words of the two narrations or their convergence in the elucidation of the hadith. In the first topic, I mentioned a picture of the issue of the convergence of words and their differences among the hadiths, and a statement of the report of the Moderators and their words on this issue and its impact on the elucidation of the hadiths. As for the second topic, in it I mentioned editing the issue of convergence of words and their differences among the Moderators, and he mentioned many applications and examples; To show the impact of this in the declaration of the hadith. The conclusion mentioned the most important results, including the lack of use of this presumption by critics, then these results were supplemented by a number of recommendations related to the topic of research, such as scientific institutions collecting modern issues in a specialized scientific encyclopedia.

Keywords: convergence - difference - publicity - Hadith.

(*) Faculty Member - Interpretation and Hadith Department - Faculty of Shari'a and Islamic Studies - Kuwait University

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فسوف أتناول في هذا البحث الكلام على مسألة من مسائل علم الحديث وهي اختلاف وتقارب ألفاظ متون الحديث النبوي الشريف، وأثرهما في إعلال الأحاديث.

أهمية البحث:

- ١ - التعرف على قرائن التعليل من خلال استعمالات وتطبيقات النقاد.
- ٢ - لم أجد - حسب علمي - من تكلم على هذه القرينة وجمع تطبيقاتها، وذكر ضوابطها وشروطها.

إشكالية البحث:

إن تصرف بعض الرواة في بعض المتون سواء كان متعمداً أو خطأ يعد إشكالية كبرى لهذه المسألة؛ فما قد يعد اختلافاً قد يكون تصرفاً من بعض الرواة في حديث واحد، وما قد يعد تقارباً قد يرد في حديثين مستقلين. ولذا نصوا على أن هذا الحكم مبني على غلبة الظن، ولذا نجد أن النقاد الكبار أنفسهم اختلفوا في عدد من الأحاديث.

أهداف البحث:

- ١ - بيان دقة منهجية النقاد واحتياطهم للسنّة النبوية.
- ٢ - إثراء المكتبة الحديثية بأحد المواضيع التي تتناول فرعاً من فروع علوم الحديث.
- ٣ - جمع الأمثلة التطبيقية واستنباط ضوابط وقواعد هذه القرينة منها.

الدراسات السابقة:

لم أقف فيما بين يدي من وسائل البحث المختلفة على دراسة تكلمت على اختلاف الألفاظ وتقاربها وأثرها في إعلال الحديث، وقد ألف في مقارنة مرويات المحدثين الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم كتابه «مقارنة المرويات»، والذي طبع في مؤسسة الريان ببيروت، كطبعة أولى سنة ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، وقد تناول فيه المؤلف ذكر الاختلاف في

المتون عمومًا، وأشار إلى أن سبب الاختلاف بين المرويات هو تعمد أحد الرواة التصرف في المتن.

ولم يتطرق إلى خصوصيات هذا البحث، من ضوابط الاختلاف والتقارب بين الأحاديث عند النقاد، ولا ذكر تطبيقات عليها من كلام المحدثين وعللهم.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أسلك المنهج الاستقرائي الناقص، والمنهج التحليلي؛ باستقراء بعض نصوص العلماء، وتحليلها؛ لبيان أثر اختلاف وتقارب الألفاظ في إعلال الحديث.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة.

المبحث الأول: صورة مسألة التقارب والاختلاف وتقريرات المحدثين فيها.

المبحث الثاني: تحرير مسألة التقارب والاختلاف وتطبيقاتها.

الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

صورة مسألة التقارب والاختلاف وتقريرات المحدثين فيها

أولاً: صورة المسألة:

إذا اختلف على المدار- الذي هو مخرج الحديث- على وجهين أو أكثر، وكان بين المتون تقارب أو اختلاف مؤثر، فقد يعل أحدهما بالآخر؛ لأجل تقاربهما، وقد يعدا حديثين مستقلين بسبب اختلافهما.

وإنما ينظر في المتنين بعد ثبوت الاختلاف الإسنادي ولا قرينة للجمع بالاً يوجد ما يدل على أنهما إسنادان محفوظان، وليس أمامك إلا أن تعل أحدهما بالآخر أو أن تعدهما حديثين لا علاقة لأحدهما بالآخر.

ثانياً: تقريرات المحدثين في هذه المسألة:

نص المحدثون على شرط إعلال أحد الوجهين بالآخر فذكروا شرطين:

١- اتحاد المخرج.

٢- تقارب الألفاظ.

قال ابن التركماني: «إنما تعلل رواية برواية إذا ظهر اتحاد الحديث»^(١).

وقال ابن رجب في معرض بيانه لتعليل الأئمة حديثاً بآخر: «واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين لم يحكم بخطأ أحدهما»^(٢).

وقال ابن دقيق العيد: «يعرف كون الحديث واحدا باتحاد سنده ومخرجه وتقارب ألفاظه»^(٣).

وقال أيضاً: «يعرف اتحاد الحديث باتحاد مخرجه وتقارب ألفاظه»^(٤).

(١) الجوهر النقي (١/ ٢٧٨).

(٢) شرح عل الترمذي (٢/ ٨٤٣).

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ٢٦).

(٤) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (٣/ ١١٥).

وقال أيضا: «إن اختلف مخارج الحديث، أو اختلفت ألفاظه، فينبغي أن يجعلوا حديثين مستقلين، وإن اتحد مخرجه، وتقاربت ألفاظه، فالغالب على الظن أنه حديث واحد وقع الاختلاف فيه على شيخ واحد، لا سيما إذا كان ذلك في سياقة واقعة واحدة يبعد أن يتعدد مثلها في الوقوع»^(١).

المبحث الثاني

تحرير مسألة التقارب والاختلاف وتطبيقاتها

الناظر في كلام المحدثين يجد أنهم نصوا على التقارب والاختلاف لكن تفصيل ذلك وشرحه وضوابطه منثور في ثنايا تطبيقاتهم واستعمالاتهم النقدية، وعندما ينظر الباحث الروايات المختلفة الألفاظ على وجهين أو أكثر، سيخرج بهذه النتائج:

١ - وجود اختلاف في الألفاظ يرجع إلى معنى واحد، ويدخل في ذلك الاختصار واستبدال كلمة بكلمة والتقديم والتأخير وتقطيع الحديث.

ما يوجد من اختلاف في الألفاظ والمعنى واحد يحتمل احتمالين اثنين:

الاحتمال الأول: قد يكون من الرواية بالمعنى بين رواية الحديث الواحد.

فالرواية بالمعنى كانت حاجة وضرورة وكانت أمرا واسعا وسائغا بين الرواة:

قال أحمد: «ما زال الحفاظ يحدثون بالمعنى»^(٢).

وقال الترمذي: «فأما من أقام الإسناد وحفظه، وغير اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم، إذا لم يتغير به المعنى»^(٣).

وقال وكيع: «إن لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس»^(٤).

وهذا حال كثير من الرواة؛ قال علي بن خشرم: «كان ابن عيينة يحدثنا، فإذا سئل عنه بعد ذلك حدثنا بغير لفظه الأول، والمعنى واحد»^(٥).

(١) المصدر السابق (٣ / ٥٦٠).

(٢) شرح علل الترمذي (١ / ٤٣٣).

(٣) المصدر السابق (١ / ٤٣١).

(٤) العلل الصغير للترمذي (ص ٥٠).

(٥) الكفاية (ص ٢١٠).

وقال ابن بكير: «ربما سمعت مالكا يحدثنا بالحديث فيكون لفظه مختلفا بالغداة وبالعشي»^(١). وهذا التصرف في المتن قد يكون من المدار نفسه وقد تكون من تلاميذه، وهو كثير في متون الحديث الواحد، ومن الأمثلة على التصرف الذي لم يغير المعنى: سأل الأثرم الإمام أحمد عن حديث ابن أبي زائدة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «بَادِرُوا الصُّبْحَ بِالْوَتْرِ». فقال: هذا أراه اختصره من حديث: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَفَّتِ الصُّبْحُ فَأَوْتِرَ بِوَاحِدَةٍ»، وهو بمعناه. قال: فقلت له: رواه أحد غيره؟ قال: لا^(٢).

وهذا الاحتمال قد يضعف مع من يحدث بالألفاظ أو من يحدث من كتابه كما أنه يقوى مع من عرف من حاله التصرف في المتن.

وفي نصوص المحدثين معرفة من عرف بالتحديث بالألفاظ ومن عرف بالتصرف بالألفاظ، ومن أمثلة ذلك:

قال عفان بن مسلم: «وأبو عوانة أكثر رواية عن أبي بشر من شعبة وهشيم في جميع الحديث، أبو عوانة كتابه صحيح، وأخبار يجيء بها، وطول الحديث بطوله، وهشيم أحفظ، وإنما يختصر الحديث، وأبو عوانة يطوله، ففي جميع ماله أصح حديثا عندنا من هشيم، إلا أنه بأخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت»^(٣).

وقال قتيبة: «كانوا يقولون: الحفاظ أربعة: إسماعيل بن علية وعبد الوارث ويزيد بن زريع ووهيب؛ كانوا هؤلاء يؤدون اللفظ. قال أبو رجاء قتيبة: وكان حماد بن زيد يحدث على المعنى، سئل عن حديث في النهار كذا وكذا، يغير اللفظ»^(٤).

وقال يزيد بن زريع: «أنا لا أقدم ألفا ولا واوا، كان أيوب يختصر الحديث وأنا أكرهه»^(٥).

(١) المصدر السابق (ص ٢٠٩، ٢١٠).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٦ / ٢٣٧).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٦٨).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٣٣).

(٥) الجرح والتعديل (٩ / ٢٦٤).

وهذا يعني أن الباحث يحتاج أن ينظر في إسناد الوجهين هل فيهما من أحد ممن عرف بالتصرف بالمتون.

ومن الأمثلة التي أخطأ فيها بعض العلماء في استخدام الاختلاف وعد الوجهين حديثين مستقلين وهو في الواقع حديث واحد تم تقطيعه:

ما رواه عبد الرحمن بن الحارث بن عياش عن سليمان بن موسى الأشدق، عن مكحول، عن أبي أمامة الباهلي قال: سألت عبادة بن الصامت عن الأنفال فقال: « فينا معشر أصحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل، وساءت فيه أخلاقنا، فنزعه الله من أيدينا، فجعله إلى رسول الله ﷺ فقسمه رسول الله ﷺ فينا عن بَواء » يقول: على السواء»^(١).

وروي عنه مرة عن سليمان بن موسى، عن مكحول الشامي، عن أبي سلام الأعرج، عن أبي أمامة الباهلي، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ « نفل في البدأة الربع وفي الرجعة الثلث»^(٢).

فذهب ابن عبد البر إلى أنهما حديثان بسبب اختلاف المتن فقال: « وهذا حديث آخر إسناده ومتنه غير إسناد الأول ومتنه وإن كانا جميعا عند سليمان بن موسى عن مكحول إلا أن مكحولا روى هذا الحديث عن أبي سلام ممطور الحبشي عن أبي أمامة عن عبادة وروى الأول عن أبي أمامة عن عبادة، وهما حديثان مختلفان في معنيين قد حفظهما جميعا عبادة بن الصامت عن النبي - عليه السلام»^(٣).

وفي هذا الكلام نظر، بل هما حديث واحد بعضهم رواه مطولا وبعضهم رواه مختصرا. فقد روي عنه عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن أبي أمامة، عن عبادة بن الصامت: « أن النبي ﷺ كان ينفل في مبدئه الربع، وإذا قفل الثلث»^(٤).

وقد رواه جمع مطولا فيه اللفظان عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي

(١) مسند أحمد (٣٧ / ٤١٤).

(٢) سنن ابن ماجه (٢ / ٩٥١)، وسنن الترمذي (٤ / ١٣٠).

(٣) الاستذكار (٥ / ٦٦).

(٤) مصنف عبد الرزاق (٥ / ١٩٠).

ربيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول الدمشقي، عن أبي سلام، عن أبي أمامة الباهلي، عن عبادة بن الصامت^(١).

وقد أعل البخاري الحديث كله بسبب سليمان بن موسى فقال الترمذي: «سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: لا يصح هذا الحديث، إنما روى هذا الحديث داود بن عمرو، عن أبي سلام، عن النبي ﷺ مرسلًا. قال محمد: وسليمان بن موسى منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئًا، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير»^(٢).

الاحتمال الثاني: أن يكونا حديثين بسبب اختلاف الألفاظ.

ذكر ابن رجب عن ابن المديني أن اختلاف الألفاظ ولو كان المعنى واحدا يجعلها حديثين، فقال: «واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما.

وعلاوة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغير – يستدل به على أنه حديث آخر، فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين»^(٣).

ولم يفتح ابن رجب الباب على مصراعيه فبين أن لهذه المسألة ضوابط فقال: «وابن المديني ونحوه إنما يقولون: هما حديثان بإسنادين إذا احتمل ذلك، وكان متن ذلك الحديث يروى عن النبي – ﷺ من وجوه متعددة: كحديث الصلاة على النبي – ﷺ – فأما ما لا يعرف إلا بإسناد واحد، فهذا يبعد فيه ذلك»^(٤).

فقوله: «إذا احتمل ذلك»، وقوله: «وكان متن ذلك الحديث يروى عن النبي من وجوه متعددة». يأخذ منه ضابطين:

(١) انظر: مسند أحمد (٣٧ / ٤٢١)، وصحيح ابن حبان (١١ / ١٩٣).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص ٢٥٦).

(٣) شرح العلل (٢ / ٨٣٨ – ٨٤٥).

(٤) المصدر السابق (٢ / ٨٣٨ – ٨٤٥).

الضابط الأول: احتمال الإسناد ذلك.

فسيعد الوجه حديثاً مستقلاً، فهل يحتمل إسناد الوجه هذا؟ وهل توفرت فيه شروط الصحة؟

الضابط الثاني: كون المتن يروى من وجوه متعددة.

ومن الأمثلة استخدمها ابن المديني وتوفرت فيها الضوابط:

روى مالك بن أنس عن نعيم بن عبد الله، عن محمد بن عبد الله بن زيد، عن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال: أتى رسول الله ﷺ في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد: أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك؟ فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله، ثم قال: « قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارَكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ »^(١).

بينما خالفه داود بن قيس، فرواه عن نعيم بن عبد الله المجرم، عن أبي هريرة قال: قلنا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ قال: « قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَبَارَكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ »^(٢).

وقد رجح جمع من النقاد رواية مالك:

قال البخاري بعد أن ذكرها: «وهذا أصح»^(٣).

وقال أبو حاتم: «حديث مالك أصح، وحديث داود خطأ»^(٤).

وقال العجلي: «وحديث مالك أولى»^(٥).

(١) موطأ مالك (١/ ١٦٦)، والسنن الكبرى للنسائي (٩/ ٢٥).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٩/ ٢٥).

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٨٧).

(٤) العلل (٢/ ٤٦).

(٥) الضعفاء الكبير (١/ ٣١٨).

وقال الدارقطني: «وحديث مالك أولى بالصواب»^(١).

بينما صحح ابن المديني الوجهين فقال: «كنت أظن داود بن قيس سلك المحجة؛ لأن نعيمًا معروف بالرواية عن أبي هريرة فلما تدبرت الحديث وجدت لفظه غير الحديث الآخر فجوزت أن يكون عند نعيم بالوجهين والله أعلم»^(٢).

مقارنة اللفظين:

الذي وجدته أن ألفاظ حديث داود اختلف فيما بينها وكلها اختلفت عن رواية مالك

في رواية ابن أبي فديك عنه بلفظ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ»^(٣).

وفي رواية سليم بن أخضر عنه بلفظ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ»^(٤).

وفي رواية عبد الله بن مسلمة بن قعنب بلفظ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ»^(٥).

وقد انتقد ابن رجب كثيرا من النقاد بأنهم لا يراعون اختلاف الألفاظ ما دام أن المعنى واحد فقال: «وكثير من الحفاظ كالدارقطني وغيره لا يراعون ذلك، ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين، وإن اختلف لفظ الحديثين إذا رجع إلى معنى متقارب»^(٦).

(١) العلل (٦ / ١٨٩).

(٢) نتائج الأفكار (٢ / ١٩٤).

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٩ / ٢٥).

(٤) مسند البزار (١٤ / ٤٠٢).

(٥) حديث السراج (٢ / ١٠٠).

(٦) شرح العلل (٢ / ٨٣٨ - ٨٤٥).

والحقيقة أن الأمثلة التطبيقية في مراعاة اختلاف المتون قليلة جداً، وأكثرها اختلف فيها النقاد أنفسهم، فما يراعي فيه أحدهم الاختلاف نجد أن غيره خالفه، ولا يمكن من خلالها أن يوجه نقدا عاما لأحد، فابن المديني لم أجد له إلا مثالين، بل وجدت مثالا للدارقطني يراعي فيه قرينة اختلاف الألفاظ ولو كان المعنى واحداً، وهو ما رواه معن بن عيسى، عن مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ لم يصفح امرأة قط»^(١).

بينما روى ابن وهب، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، أن عائشة، أخبرته، عن بيعة النساء، قالت: ما مس رسول الله ﷺ بيده امرأة قط، إلا أن يأخذ عليها، فإذا أخذ عليها، فأعطته، قال: «أذهبي، فقد بايعتك»^(٢).

وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على مالك فقال: «واختلف عن مالك؛ فرواه إبراهيم بن طهمان، وابن وهب، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

ورواه معن، ومطرف، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

ثم قال الدارقطني: «ويشبه أن يكون القولان عن مالك محفوظين؛ لأن ألفاظهما تختلف، وإن كان معناهما متفقا»^(٣).

والذي يظهر لي ضرورة ضبط هذا الاحتمال وعدم فتح الباب على مصراعيه، فإن كثيرا من الأحاديث التي يعل أحدها بالآخر يوجد بينهما اختلاف في الألفاظ، ومع ذلك لم يراع النقاد هذا بكثرة.

٢ - اختلاف ألفاظ يرجع إلى اختلاف في المعاني.

وهذا اختلاف مؤثر، وهو الذي ذكر ابن رجب أن أكثر النقاد يراعونه في عد الحديث حديثين كما سبق، وهذا يحتمل أن يكون من اختلاف الرواة في الحديث الواحد ويحتمل أن يكونا حديثين مستقلين.

(١) الطبقات الكبير (١٠ / ٦).

(٢) صحيح مسلم (٣ / ١٤٨٩).

(٣) العلل (١٤ / ١٢٨).

الاحتمال الأول: من اختلاف الرواة في الحديث الواحد.

وهذا لا يخرج من حالتين:

الحالة الأولى: تعمد الراوي.

قد يتعمد بعض الرواة التصرف بالمتن (زيادة، نقصان، تعديل)؛ وهذا يرجع إلى أسباب كثيرة منها:

١ - التحديث في المذاكرة:

قال ابن حبان: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه، وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتن، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها^(١).

وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: إذا سمعتك تذاكر بالشيء عن بعض المشيخة قد سمعته من غيرك، فأقول: حدثنا أبو زرعة وفلان، وإنما ذاكرتني أنت بالمعنى والإسناد؟ فقال: أرجو. قلت: فإن كان حديثاً طويلاً؟ قال: فهذا أضيق. قلت: فإن قلت: حدثنا فلان وأبو زرعة نحوه؟ فسكت^(٢).

٢ - التصرف للمصلحة خشية أن يحمل على معنى خطأ:

قال الحميدي، ثنا سفيان، ثنا عاصم بن عبيد الله العمري، عن عبد الله بن عامر بن ربعة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «تَابِعْ مَا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّ مُتَابَعَةَ بَيْنَهُمَا يَزِيدَانِ فِي الْأَجَلِ، وَيَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ الْحَبَثَ» قال سفيان: وربما سكتنا عن هذه الكلمة يزيدان في الأجل فلا نحدث بها مخافة أن يحتج بها هؤلاء - يعني القدرية - وليس لهم فيها حجة^(٣).

وقال الحميدي: ثنا سفيان، قال: ثنا ابن أبي نجيح، قال: سمعت إسماعيل بن عبد

(١) المجروحين (١ / ٩٣).

(٢) سؤالات البرذعي (٢ / ٧٧٠).

(٣) مسند الحميدي (١ / ١٥٦).

الرحمن بن أبي ذؤيب الأسدي، يقول: خرجنا مع ابن عمر إلى الحمى فلما غربت الشمس هبنا أن نقول له: انزل فصل، «فلما غاب الشفق نزل فصلى المغرب بنا ثلاثا ثم سلم، وصلى العشاء ركعتين» ثم التفت إلينا، فقال: «هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل»، قال سفيان: «وكان ابن أبي نجيح كثيرا إذا حدث بهذا الحديث لا يقول فيه: فلما غاب الشفق، يقول: فلما ذهب بياض الأفق وفحة العشاء نزل فصلى، فقلت له، فقال: إنما قال إسماعيل: غاب الشفق ولكني أكرهه، فإذا أقول هكذا لأن مجاهدا حدثنا أن الشفق النهار، قال سفيان: فأنا أحدث به هكذا مرة، وهكذا مرة»^(١).

٣ - التصرف فيما أخطأ به غيره:

قال النفيلي: «سترت على زهير أحاديث مما وهم فيها، ورأيت يومى إلى هذا غير مرة أن الفهم يجب عليه إذا وهم شيخ جليل في شيء أن يستر عليه، نحو هذا، ولا يحدث به عنه على الوهم...»^(٢).

٤ - ترك ما لا يقول به من المتن:

قال يعقوب بن سفيان: سمعت سليمان بن حرب يقدم أيوب السختياني على جميع من روى عن نافع. ف قيل له: إن عبد الرحمن يقدم مالكا. فقال: إنما يقول ذلك لأنه سمع منه فيريد أن يستوي مع حماد وإن مالكا لأهل لذلك ولكن أيوب يؤدي الحديث بطوله كما يسمع، ومالك يختصر ويترك من الحديث ما لا يقول به فأيوب أرجح من غيره. قالوا لسليمان: ويحيى بن سعيد كان بقول عبيد الله بن عمر. فقال سليمان: إنه قد كتب وسمع من عبيد الله فإنما حاول أن يستوي مع حماد، وعبيد الله ثقة متقن، وكذلك مالك، ولكن أيوب يتقدمهم^(٣).

الحالة الثانية: أن يكون خطأ من أحد الرواة:

وهذا مبني على أن الراوي كما أخطأ في السند قد يخطئ معه في المتن أيضا، وهذا وارد ومثاله:

(١) المصدر السابق (١ / ٥٤٨).

(٢) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢ / ٧٦٨).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٣٧، ١٣٨).

ما رواه الترمذي قال: «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى، وعبد الرحمن، قالوا: حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، «سمعت النبي ﷺ قرأ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فقال: آمين مد بها صوته». سمعت محمد بن إسماعيل يقول: حديث سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل في هذا الباب أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع قال: عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس، وإنما هو حجر بن عنبس وكنيته أبو السكن، وزاد فيه عن علقمة بن وائل، وإنما هو حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، ليس فيه علقمة، وقال: وخفض بها صوته، والصحيح أنه جهر بها وسألت أبا زرعة فقال: حديث سفيان أصح من حديث شعبة، وقد رواه العلاء بن صالح^(١).

وهذا الاحتمال وارد على كل أحد سواء كان ثقة أو ضعيفاً، فيحتاج فيه الباحث إلى جمع الطرق والمقارنة بينها ليتأكد من سلامة المتن من الخطأ.

مثاله:

اختصار شعيب بن أبي حمزة لحديث محمد بن المنكدر عن جابر: «قربت للنبي ﷺ خبزاً ولحماً، فأكل، ثم دعا بوضوء، فتوضأ به، ثم صلى الظهر، ثم دعا بفضل طعامه، فأكل، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ». بقوله: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار».

قال ابن حبان، رضي الله عنه: «هذا خبر مختصر من حديث طويل اختصره شعيب بن أبي حمزة، متوهماً لنسخ إيجاب الوضوء مما مست النار مطلقاً، وإنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مست النار خلا لحم الجزور فقط»^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش، عن شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، فسمعت أبي يقول: هذا الحديث مضطرب المتن، إنما هو أن النبي

(١) العلل الكبير للترمذي (ص ٦٨).

(٢) صحيح ابن حبان (٣ / ٤١٦).

ﷺ أكل كتفا ولم يتوضأ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكر، عن جابر. ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه»^(١).

وقال أبو داود: «حدثنا إبراهيم بن الحسن الخثعمي، حدثنا حجاج، قال ابن جريج: أخبرني محمد بن المنكر، قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: «قربت للنبي ﷺ خبزا ولحما، فأكل، ثم دعا بوضوء، فتوضأ به ثم صلى الظهر، ثم دعا بفضل طعامه فأكل، ثم قام إلى الصلاة، ولم يتوضأ».

ثم قال: «حدثنا موسى بن سهل أبو عمران الرملي، ثنا علي بن عياش، ثنا شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكر، عن جابر قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار. قال أبو داود: هذا اختصار من الحديث الأول»^(٢).

الاحتمال الثاني: أن يكونا حديثين مستقلين.

ألا يكون هناك تصرف في المتن لا عمدا ولا خطأ، وإنما هو حديث مستقل لا علاقة له بالحديث الآخر.

وهذا الاحتمال يقوى بعد السلامة من الاحتمالين السابقين.

الخلاصة: الذي يظهر لي أنه ليس هناك قاعدة مطردة ولا حكما عاما، فليس كل اختلاف سواء كان في الألفاظ أو في المعاني يعد قرينة لعددهما حديثين مستقلين، وما أجمل قول أبي زرعة عندما قال: «لا! هو واحد، وإن اختلف اللفظان».

قال ابن أبي حاتم وسألت أبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ، والزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: أنه كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله.

قال أبو محمد: وبعض أصحاب الزهري يروي عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قال: ونافع بن يزيد روى عن عقيل، عن الزهري، عن عروة وابن المسيب، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

(١) العلل (١٦٨).

(٢) السنن (١٩١، ١٩٢).

وروى الليث بن سعد؛ قال: حدثني الزهري؛ قال: حدثني ابن المسيب؛ قال: اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأول، ثم اعتكف العشر الوسط... فذكر الحديث.

قال أبو زرعة: الصحيح عندي: الزهري، عن عروة، عن عائشة، وابن المسيب، عن النبي ﷺ.

قلت لأبي زرعة: اللفظان قد اختلفا؛ فكأنه حديثان.

قال: لا! هو واحد، وإن اختلف اللفظان»^(١).

والأمر يرجع للضوابط السابقة، وملخصها:

١ - أن يحتمل الإسناد ذلك.

ومن الأمثلة التي لا يحتملها الإسناد:

ما رواه طلق بن غنام عن عبد السلام بن حرب الملائي، عن بديل بن ميسرة، عن أبي الجوزاء، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة، قال: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»^(٢).

وقد أعل هذا الحديث جمع من النقاد:

قال أبو داود: «وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب، لم يروه إلا طلق بن غنام وقد روى قصة الصلاة عن بديل جماعة لم يذكروا فيه شيئاً من هذا»^(٣).

وقال الدارقطني: «وليس هذا الحديث بالقوي»^(٤).

وقال البيهقي: «ليس بمحفوظ»^(٥).

وقد نقل ابن التركماني عن ابن دقيق العيد تصحيحه للحديث واحتمالية كونهما حديثين بسبب اختلاف الألفاظ فقال: «وقال صاحب «الإمام» ما ملخصه: طلق أخرج له

(١) العلل (٧٣٠).

(٢) سنن أبي داود (١ / ٢٠٦).

(٣) سنن أبي داود (١ / ٢٠٦).

(٤) سنن الدارقطني (٢ / ٦٠).

(٥) معرفة السنن والآثار (٢ / ٣٤٧).

البخاري في «صحيحه»، وعبد السلام وثقه أبو حاتم، وأخرج له الشيخان في «صحيحهما»، وكذا من فوقه إلى عائشة، وكونه ليس بمشهور عن عبد السلام؛ لا يقدح فيه، إذا كان راويه عنه ثقة، وكون الجماعة لم يذكروا عن بديل شيئاً من هذا؛ قد عرف ما يقوله أهل الفقه والأصول فيه، ويحتمل أن يقال: هما حديثان؛ لاختلاف ألفاظهما^(١).

وقد سبقه الحاكم بتصحيحه فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٢).

قلت: لا يعني اختلاف الألفاظ دائماً عدهما حديثين فقد يكون في أحدهما علل أخرى كالتفرد والمخالفة وقد ذكر أبو داود ذلك.

فقد روى شعبة^(٣)، وحسين المعلم^(٤)، وسعيد بن أبي عروبة^(٥)، وأبان بن يزيد العطار^(٦)، وعبد الرحمن بن بديل^(٧)، كلهم عن بديل، عن أبي الجوزاء، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير، والقراءة ب ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاحة: ٢]. وليس في حديثهم ذكر دعاء الاستفتاح.

وأيضاً فإن الاستفتاح بهذا الدعاء لم يرد عن النبي ﷺ من وجوه صحيحة متعددة.

قال ابن خزيمة: «وهذا صحيح عن عمر بن الخطاب أنه كان يستفتح الصلاة مثل حديث حارثة، لا عن النبي ﷺ، ولست أكره الافتتاح بقوله: سبحانك اللهم وبحمدك على ما ثبت عن الفاروق رضي الله عنه أنه كان يستفتح الصلاة، غير أن الافتتاح بما ثبت عن النبي ﷺ في خبر علي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وغيرهما بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ أحب إلي، وأولى بالاستعمال إذ اتباع سنة النبي ﷺ أفضل وخير من غيرها»^(٨).

(١) الجوهر النقي (٢ / ٣٤).

(٢) المستدرك (١ / ٣٦٠).

(٣) مسند أحمد (٤٣ / ٤٠٨).

(٤) صحيح مسلم (١ / ٣٥٧).

(٥) مسند أحمد (٤٢ / ٢٣٥).

(٦) مسند أحمد (٤١ / ٣٠١).

(٧) مسند الطيالسي (٣ / ١٢٢).

(٨) صحيح ابن خزيمة (١ / ٢٣٩).

وقال البيهقي: «وأصح ما روي فيه الأثر الموقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه»^(١).

٢ - أن يكون المتن الحديث يروى عن النبي من وجوه متعددة.

نقاد الحديث لكثرة سماعتهم وسعة محفوظاتهم ومذاكرتهم للحديث واطلاعهم على كتب الرواة وأصولهم أصبح عنهم إحصاء دقيق لأحاديث الرواة، فيعرفون كل راوٍ وما له من أحاديث، وكم أصاب وكم أخطأ ويعرفون ما عنده من أحاديث مشاهير وما عنده من غرائب، ويعرفون ما يروى من عدة أسانيد وما ليس له إلا إسناد واحد، فإذا أعلوا إسنادا بسبب أن هذا المتن معروف بإسناد آخر لا يعرف إلا به فلا يمكن أن الإسناد المعل حديثا مستقلا بسبب الاختلاف.

مثال:

روى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر قال رسول الله ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ»^(٢).

قد أعل هذا جمع من النقاد بتفرد عبد الله بن دينار عن ابن عمر باللفظ المشهور (نهى عن بيع الولاء، وعن هبته) لا يعرف عن طريق أحد غيره وأن لفظ: (الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ) معروف عن الحسن مرسلا.

قال الترمذي: «سألت عنه البخاري، فقال: يحيى بن سليم أخطأ في حديثه، إنما هو: عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وعبد الله بن دينار تفرد بهذا الحديث، يعني: باللفظ المشهور»^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: «وسئل أبو زرعة عن حديث يعقوب بن حميد بن كاسب، عن يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ»؟

(١) السنن الكبرى (٢/ ٥٢).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١٠ / ٤٩٤)، والعلل لابن أبي حاتم (٤ / ٥٦٦).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١٠ / ٤٩٥).

قال أبو زرعة: الصحيح: عبيد الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: أنه نهى عن بيع الولاء، وعن هبته»^(١).

وقال البيهقي: «هذا وهم من يحيى بن سليم، أو من دونه في الإسناد والمتن جميعاً، فإن الحفاظ إنما روه، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الولاء وعن هبته»^(٢).

وقال أيضاً: «وهذا اللفظ بهذا الإسناد غير محفوظ. ورواية الجماعة عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الولاء، وعن هبته» هكذا رواه عبد الله بن عمر في رواية عبد الوهاب الثقفي، وغيره، ومالك، والثوري، وشعبة، والضحاك بن عثمان، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن بلال، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهم»^(٣).

وقد بينوا أن هذا المتن إنما يروى عن الحسن مرسلًا:

قال أبو بكر بن زياد النيسابوري: هذا خطأ، لأن الثقات لم يرووه هكذا، وإنما رواه الحسن مرسلًا»^(٤).

عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّمَةِ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ»^(٥). بينما تعقب البيهقي الدكتور سعد الحميد فقال: «الصواب أنها حديثان مختلفان لا علاقة لواحد منهما بالآخر، إلا من حيث المعنى، ورد البيهقي لأحد اللفظين مع تعدد طرقه، وثبوتها فيه تكلف»^(٦).

٣ - السلامة من احتمالية التصرف المتعمد أو الخطأ.

يجب على الناظر في المتن أن يجمع كل طرق الوجهين قبل الجزم بأن هناك اختلافًا

(١) العلل (٤ / ٥٦٥).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١٠ / ٤٩٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) السابق.

(٥) السابق.

(٦) مختصر تلخيص الذهبي (٦ / ٣٠٨٨).

في متونها، فقد وجدت بعض الأمثلة يذكر الناقد اختلافا في متون الوجهين ثم يتبين أن هذا الاختلاف في بعض طرق الوجهين وهي متفقة في طرقها الأخرى. فيكون من تصرف الرواة عمداً أو خطأ.

مثاله:

روى الثوري، وابن عيينة، وأبو معاوية، وحفص بن غياث، وابن فضيل، وأبو نعيم، ويعلى، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة أن النبي ﷺ أهدى مرة غنماً^(١).

وخالفهم عبثر فرواه عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر^(٢).

وقد صحح أبو حاتم الوجهين بناء على اختلاف المتن فقال: «روى جماعة عن الأعمش، عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ أهدى مرة غنماً وليس في حديثهم مقلدة».

وقال: «اللفظان ليسا بمتفقين وأرجو أن يكون جميعا صحيحين»^(٣).

بينما أعل الدارقطني والبزار رواية عبثر فقال الدارقطني: «والمحفوظ حديث الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة»^(٤).

وقال البزار: «لا نعلمه عن جابر إلا من هذا الوجه، إنما يرويه أصحاب الأعمش عنه، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، ولم يتابع عبثر على قوله، عن جابر»^(٥).

وقال ابن رجب الحنبلي: «فمن الحفاظ من قال: الصحيح: حديث عائشة، وحديث جابر وهم، ومنهم من قال: هما حديثان مختلفان؛ في أحدهما التقليد، وليس في الآخر، ومنهم أبو حاتم الرازي»^(٦).

والظاهر أنه لا اختلاف بين المتن فقد جاء التقليد أيضا في رواية الجماعة؛ فقد جاء

(١) علل الدارقطني (١٥ / ٧١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) العلل (١ / ٦٠٧).

(٤) العلل (١٥ / ٧١).

(٥) كشف الأستار عن زوائد البزار (٢ / ٢٠).

(٦) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣١).

التقليد في رواية أبي معاوية عن الأعمش^(١)، ومنصور بن المعتمر^(٢)، وأبي نعيم^(٣)، وسفيان الثوري^(٤).

مما يدل على أنه لا يصلح أن يتخذ اختلافاً يعد بهما حديثين.

٤ - ضرورة التسليم للنقاد عند تتابعهم على إعلال وجه بوجه.

مما يجب على الباحث التسليم للنقاد عند تتابعهم على إعلال وجه بوجه وعدم مخالفتهم؛ فعندهم من المعرفة بحديث الرواة ما ليس عند الباحث المتأخر، ولديهم من الوسائل والإمكانات ما ليس عندنا كالمعاصرة للرواة والنظر في أصولهم وكتبهم وغير ذلك.

وقد وجدت أمثلة تساهل فيها بعض المتأخرين بعد الوجهين حديثين مستقلين مع تتابع النقاد على إعلال أحد الوجهين بالآخر.

مثال:

ما رواه أبو بشر جعفر بن أبي وحشية واختلف عنه:

فروى الأعمش، عن جعفر بن إياس - وهو ابن أبي وحشية - عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ثلاثين رجلاً، فأتينا حياً من الأحياء، وأردنا منهم الضيافة، فأبوا علينا، فتنحينا ناحية، فنزلنا، فلدغ سيدهم، فأتونا، فقالوا: أفيكم من يرقى؟ قلنا: نعم، فأرادوا أن نرقيه، فقلنا: لا نرقيه حتى تجعلوا لنا جعلاً؛ قد سألناكم الضيافة فأبيتكم، فقالوا: لكم ثلاثون شاة، فأتيته فقرأت بأم الكتاب، وجعلت أمسح بيدي حتى برئ، وأخذنا الشاة، فقلت: والله، لا أكلها حتى أسأل رسول الله ﷺ، فأتيت رسول الله ﷺ فسألته، فعجب! وقال: كيف علمت أنها رقية؟! قلت: شيء جاء على لساني، فقال: «كُؤُوهَا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْماً».

(١) كما في صحيح مسلم (٢/ ٩٥٨).

(٢) كما في مسند إسحاق بن راهويه (٣/ ٨٤٤).

(٣) كما في غريب الحديث للحربي (٢/ ٨٩١).

(٤) كما في المنتقى لابن الجارود (ص ١٦٥).

ورواه شعبة، وأبو عوانة، وهشيم، عن أبي بشر، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

وقد وهم جمع من النقاد الأعمش في هذا الحديث

فقال أبو زرعة: وهم فيه الأعمش؛ إنما هو: عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ^(١). وقال الترمذي بعد أن أخرج حديث شعبة، عن جعفر: «وهذا أصح من حديث الأعمش، عن جعفر بن إياس، وهكذا روى غير واحد هذا الحديث عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد»^(٢).

وقال ابن ماجه: «والصواب هو: أبو المتوكل»^(٣).

وقال الدارقطني: «يرويه أبو بشر جعفر بن أبي وحشية واختلف عنه، فرواه الأعمش، عن أبي بشر، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وخالفه شعبة وهشيم فروياه عن أبي بشر، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، وهو الصحيح»^(٤).

بينما خالفهم ابن حجر وادعى صحة الوجهين فقال: «والذي يترجح في نقدي أن الطريقتين محفوظان لاشتغال طريق الأعمش على زيادات في المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه، فكأنه كان عند أبي بشر عن شيخين فحدث به تارة عن هذا، وتارة عن هذا»^(٥).

مقارنة الألفاظ:

لفظ الجماعة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد:

عن أبي سعيد الخدري، أن ناسا من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حي من أحياء العرب، فلم يقرؤهم، فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك، فقالوا: هل فيكم دواء أو راق؟ فقالوا: إنكم لم تقرؤنا، ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جعلا، فجعلوا لهم قطيعا من شاء، قال: فجعل يقرأ:

(١) العلل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٢٦).

(٢) سنن الترمذي (٢٠٦٤).

(٣) سنن ابن ماجه عقب (٢١٥٦).

(٤) العلل (٢٣٢٠).

(٥) الفتح (٤٥٥/٤).

أم القرآن، ويجمع بزاقه ويتفل، فبرأ الرجل، فأتوهم بالشاء، فقالوا: لا نأخذها حتى نسأل عنها رسول الله ﷺ، فسألوا النبي ﷺ عن ذلك، فضحك وقال: «مَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي فِيهَا بِسَهْمٍ»^(١).

لفظ الأعمش عن أبي بشر عن أبي نضرة عن أبي سعيد:

عن أبي سعيد الخدري، قال: بعثنا رسول الله ﷺ ثلاثين راكبا في سرية، فنزلنا بقوم، فسألناهم أن يقرؤنا، فأبوا، فلدغ سيدهم فأتونا فقالوا: أفياكم أحد يرقى من العقرب؟ فقلت: نعم، أنا، ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنما، قالوا: فإننا نعطيكم ثلاثين شاة، فقبلنا، فقرأت عليه «الحمد» سبع مرات، فبرئ وقبضنا الغنم، فعرض في أنفسنا منها شيء، فقلنا: لا تعجلوا حتى نأتي النبي ﷺ، فلما قدمنا ذكرت له الذي صنعت، فقال: «أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟ اقْتَسِمُوهَا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا»^(٢).

ويلاحظ أن الحادثة واحدة وأنه لا اختلاف بين المتون إلا في تحديث أنها سرية وتحديد عدد الشياه وعدد قراءته الفاتحة أنها سبع، ومثل هذا الاختلاف قد يقع في الحديث الواحد وقد يكون تصرف من بعض الرواة لا سيما وأئمة العلل كلهم على إعلال أحدهما بالآخر.

بينما يمكن للباحث المتأخر أن يساهم في الأمثلة التي اختلف فيها النقاد، ومن هذه الأمثلة:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه عمران القطان، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ في قصة الغار.

ورواه أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، مرفوع.

قلت لأبي: ما الصحيح؟

قال: الحديثان عندي صحيحان؛ لأن ألفاظهما مختلفة^(٣).

(١) سنن أبي داود (٥/ ٢٩٢)، وسنن الترمذي (٤/ ٣٩٩).

(٢) سنن ابن ماجه (٣/ ٢٨٤).

(٣) العلل (٢٨٣٢).

المقارنة بين اللفظين:

لفظ حديث أنس:

عن أنس، عن النبي ﷺ: «أَنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ فِيمَا سَلَفَ مِنَ النَّاسِ انْطَلَقُوا يَرْتَادُونَ لِأَهْلِهِمْ، فَأَخَذَتْهُمُ السَّمَاءُ، فَدَخَلُوا غَارًا، فَسَقَطَ عَلَيْهِمْ حَجَرٌ مُتَجَافٍ، حَتَّى مَا يَرُونَ مِنْهُ حِصَاصَةً، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: قَدْ وَقَعَ الْحَجَرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَلَا يَعْلَمُ بِمَكَانِكُمْ إِلَّا اللَّهُ، فَادْعُوا اللَّهَ بِأَوْثَقِ أَعْمَالِكُمْ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِي وَالِدَانِ، فَكُنْتُ أَحْلَبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَأَتَيْهِمَا، فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا رَاقِدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رُءُوسِهِمَا كِرَاهِيَةً أَنْ أُرَدَّ سُنَّتُهُمَا فِي رُءُوسِهِمَا، حَتَّى يَسْتَيْقِظَا مَتَى اسْتَيْقِظَا، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ، وَمَخَافَةَ عَذَابِكَ، فَفَرِّجْ عَنَّا، قَالَ: فَزَالَ ثُلُثُ الْحَجَرِ. وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا عَلَى عَمَلٍ يَعْمَلُهُ، فَأَتَانِي يَطْلُبُ أَجْرَهُ، وَأَنَا غَضَبَانُ فزَبَرْتُهُ، فَاِنْطَلَقَ فَتَرَكَ أَجْرَهُ ذَلِكَ، فَجَمَعْتُهُ وَثَمَرْتُهُ حَتَّى كَانَ مِنْهُ كُلُّ الْمَالِ، فَأَتَانِي يَطْلُبُ أَجْرَهُ، فَدَفَعْتُ إِلَيْهِ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَلَوْ شِئْتُ لَمْ أُعْطِهِ، إِلَّا أَجْرَهُ الْأَوَّلُ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ، وَمَخَافَةَ عَذَابِكَ، فَفَرِّجْ عَنَّا، قَالَ: فَزَالَ ثُلُثَا الْحَجَرِ. وَقَالَ الثَّلَاثُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّهُ أَعْجَبْتُهُ امْرَأَةً، فَجَعَلَ لَهَا جُعْلًا، فَلَمَّا قَدَّرَ عَلَيْهَا وَقَرَّ لَهَا نَفْسُهَا وَسَلَّمْ لَهَا جَعْلَهَا، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ، وَمَخَافَةَ عَذَابِكَ، فَفَرِّجْ عَنَّا، فَزَالَ الْحَجَرُ، وَخَرَجُوا مَعَانِيقَ يَنْمَاشُونَ»^(١).

لفظ حديث أبي هريرة:

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «حَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَرْتَادُونَ لِأَهْلِهِمْ، فَأَصَابَتْهُمُ السَّمَاءُ، فَلَجَّأُوا إِلَى جَبَلٍ، فَوَقَعَتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: عَفَا الْأَثَرُ، وَوَقَعَ الْحَجَرُ، وَلَا يَعْلَمُ مَكَانَكُمْ إِلَّا اللَّهُ، ادْعُوا اللَّهَ بِأَوْثَقِ أَعْمَالِكُمْ. فَقَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَتْ امْرَأَةٌ تُعْجِبُنِي، فَطَلَبْتُهَا، فَأَبَتْ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ لَهَا جُعْلًا، فَلَمَّا قَرَّبْتُ نَفْسَهَا، تَرَكْتُهَا، فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ، وَخَشْيَةِ عَذَابِكَ، فَافْرِجْ عَنَّا، فَزَالَ ثُلُثُ الْجَبَلِ.

فَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ، وَكُنْتُ أَحْلِبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَإِذَا أَتَيْتُهَا، وَهُمَا نَائِمَانِ، قُمْتُ قَائِمًا حَتَّى يَسْتَيْقِظَا، فَإِذَا اسْتَيْقِظَا شَرِبَا، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ وَخَشْيَةِ عَذَابِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فَرَالِ ثُلُثَ الْحَجَرِ.

فَقَالَ الثَّلَاثُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَوْمًا فَعَمِلَ لِي نِصْفَ النَّهَارِ، فَأَعْطَيْتُهُ أَجْرَهُ فَتَسَخَّطَهُ وَلَمْ يَأْخُذْهُ، فَوَفَّرْتُهَا عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ مِنْ كُلِّ الْمَالِ، ثُمَّ جَاءَ يَطْلُبُ أَجْرَهُ فَقُلْتُ: خُذْ هَذَا كُلَّهُ، وَلَوْ شِئْتُ لَمْ أَعْطِهِ إِلَّا أَجْرَهُ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ وَخَشْيَةِ عَذَابِكَ فَافْرُجْ عَنَّا، قَالَ: فَرَالِ الْحَجَرُ وَخَرَجُوا يَتَمَاشُونَ^(١).

قلت: لا اختلاف واضح في الألفاظ ولعله من الرواية بالمعنى لا سيما والحديث قصة طويلة، وقد أعل أحدهما بالآخر الإمام البخاري رحمه الله.

قال البخاري: «قال آدم حدثنا شيبان عن قتادة عن صاحب لهم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أن ثلاثة دخلوا غارا فدعوا بأفضل أعمالهم فنجوا، وقال خليفة حدثنا معتمر سمع أباه عن قتادة حدثنا صاحب لنا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله، وقال عمرو بن مرزوق أخبرنا عمران عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله، وقال أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ - نحوه، والأول أصح»^(٢).

وقال أيضا: «وقال أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ نحوه والمحفوظ حديث أبي هريرة وهو مرسل»^(٣).

ولعل الذي جعل البخاري يعل رواية أبي عوانة عن قتادة عن أنس هو تفرد أبي عوانة بها كما قال البزار: «ورواه أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس، ولا نعلم رواه عن قتادة، عن أنس إلا أبو عوانة»^(٤).

لا سيما وأبو عوانة متكلم في روايته عن قتادة خصوصا:

(١) صحيح ابن حبان (٢٥١ / ٣)

(٢) التاريخ الكبير (٤٦٢ / ٣).

(٣) التاريخ الأوسط (٢٧٠ / ١).

(٤) مسند البزار (٣٩ / ١٧).

قال علي بن المديني: «كان أبو عوانة في قتادة ضعيفا؛ لأنه كان ذهب كتابه، وكان أحفظ من سعيد، وقد أغرب في أحاديث»^(١).

وقال يحيى بن معين: «أثبتهم في مغيرة: أبو عوانة، وهو في قتادة ليس بذاك»^(٢).

الخاتمة

أولا: النتائج:

- ١ - قلة استخدام هذه القرينة عند النقاد.
- ٢ - من أضعف القرائن؛ وذلك بسبب كثرة الاحتمالات الواردة على سبب تغير المتون.
- ٣ - إن وجود التصرف في المتون سواء كان متعمدا أو خطأ يعد إشكالية كبرى لهذه المسألة؛ فما قد يعد اختلافاً قد يكون تصرفاً من بعض الرواة في حديث واحد، وما قد يعد تقارباً قد يرد في حديثين مستقلين.
- ٤ - ليس هناك قاعدة مطردة ولا حكماً عاماً، فليس كل اختلاف سواء كان في الألفاظ أو في المعاني يعد قرينة لعددهما حديثين مستقلين.
- ٥ - ضرورة التسليم للنقاد عند متابعتهم على إعلال وجه بوجه وعدم مخالفتهم؛ فعندهم من المعرفة بحديث الرواة ما ليس عند الباحث المتأخر، ولديهم من الوسائل والإمكانات ما ليس عندنا كالمعاصرة للرواة والنظر في أصولهم وكتبهم وغير ذلك.
- ٦ - توسع بعض المتأخرين في مسألة الاختلاف حتى صححوا أحاديث أهلها النقاد، بل لم أجد مثالا للمتأخرين في استخدام هذه القرينة إلا ويكون الاختلاف غير صحيح أو حديثاً أعله النقاد.
- ٧ - ضرورة استنباط قرائن التعليل من تطبيقات النقاد لأنه في الغالب لا ينص عليها.

ثانياً: التوصيات:

- ١ - أوصي بدراسة القضايا التي لها أثر في إعلال الحديث من عدمه عند المحدثين.
- ٣ - تقوم المؤسسات العلمية بجمع القضايا الحديثية في موسوعة علمية مختصة.

(١) إكمال تهذيب الكمال (٦ / ٥٤٠).

(٢) المصدر السابق.

المصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (١٢٧١هـ/١٩٥٢م)، الجرح والتعديل، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق بإشراف سعد الحميد وخالد بن عبد الرحمن، ط١، مطابع الحميضي.
- ابن أبي شيبه، عبد الله بن محمد، (١٤٠٩هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١.
- ابن الترمذاني، علي بن عثمان، الجوهر النقي على سنن البيهقي، دار الفكر.
- ابن الجارود، عبدالله بن علي، (١٤١٧هـ)، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- ابن الملقن، عمر بن علي، (١٤١١هـ)، مختصر تلخيص الذهبي للمستدرک، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعيد بن عبدالله آل حميد، دار العاصمة، الرياض، ط١.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، شرح الإمام بأحاديث الأحكام، تحقيق: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر، سوريا، ط٢.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي، طبعة مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١.
- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط١.

ابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن أحمد (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، تحقيق دار الحرمين، القاهرة، ط ١.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، الطبقات الكبير، المحقق: علي محمد عمر، ط ١، مكتبة الخانجي.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار ابن قتيبة، دمشق، ودار الوعي، حلب، ط ١.

ابن ماجه، محمد بن يزيد (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط ١.

أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط ١.

أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (٢٠٠٩م)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، ط ١، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

الأصبحي، مالك بن أنس، (١٤١٢هـ)، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشار عواد معروف، محمود خليل، مؤسسة الرسالة.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٣٩٦ هـ) التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط ١، دار الوعي.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٢٢هـ)، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١.

البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

البيزار، أحمد بن عمرو، (١٩٨٨ - ٢٠٠٩م)، مسند البيزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: عادل بن سعد وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١.

- البستي، محمد بن حبان التميمي (١٣٩٦هـ-)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، ط١، حلب، الناشر: دار الوعي.
- البستي، محمد بن حبان، (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، معرفة السنن والآثار، تحقيق سيد كسروي حسن، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، (١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م)، السنن الكبير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١.
- الترمذي، محمد بن عيسى، (١٤٠٩هـ)، العلل الكبير، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١.
- الترمذي؛ محمد بن عيسى، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، سنن الترمذي (الجامع الكبير)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرين، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- الترمذي؛ محمد بن عيسى، (١٤٢٥هـ)، العلل الصغير، تحقيق: عادل عبد الشكور الزركي، دار المحدث، ط١.
- الحاكم، محمد بن عبد الله، (١٤١١هـ / ١٩٩٠م)، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- الحربي، إبراهيم بن إسحاق، (١٤٠٥هـ)، غريب الحديث، تحقيق: سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة، ط١.
- الحميدي، عبد الله بن الزبير (١٩٩٦م)، مسند الحميدي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدّاراني، دار السقا، دمشق، ط١.
- الحنفي، مغلطي بن قليج، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط١، الفاروق الحديثة.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- الدارقطني، علي بن عمر (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ١٤٢٧هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ومحمد بن صالح الدباسي، دار طيبة، الرياض، ودار ابن الجوزي، الدمام، ط١.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، سنن الدارقطني، المحقق: عادل أحمد عبدالموجود- علي محمد معوض، دار المعرفة، ط١.
- السراج، محمد بن إسحاق، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، حديث السراج، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي، تحقيق: حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة، ط١.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، (١٤٠٣هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، بيروت، ط٢.
- الطيالسي، سليمان بن داود، (١٤١٩هـ / ١٩٩٩م)، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير.
- العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) الضعفاء الكبير، المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي، ط١، بيروت، دار المكتبة العلمية.
- العلائي، خليل بن كيكليدي، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، المعرفة والتاريخ، المحقق: أكرم ضياء العمري، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- النسائي، أحمد بن شعيب، (١٤٢١هـ / ٢٠٠١م)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم

شَلبي، وإشراف: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١.

الهاشمي، سعدي بن مهدي، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مكتبة ابن القيم، المدينة المنورة، ودار الوفاء بالمنصورة، ط ٢.

الهيثمي؛ علي بن أبي بكر بن سليمان، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، كشف الأستار عن زوائد البزار، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ١، الناشر: مؤسسة الرسالة.

رومنة المصادر

Ibn Abī Ḥātim, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs al-Rāzī, (1271h / 1952m), al-jarḥ wa-al-ta’dīl, Ṭ1, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī

Ibn Abī Ḥātim, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs al-Rāzī, (1427h-2006m), al-‘ilal li-Ibn Abī Ḥātim, taḥqīq : farīq bi-ishrāf Sa’d al-Ḥamīd wa-Khālīd ibn ‘Abd al-Raḥmān, Ṭ1, Maṭābi‘ al-Ḥumayḍī

Ibn Abī Shaybah, ‘Abd Allāh ibn Muḥammad, (1409H), al-muṣannaf fī al-aḥādīth wa-al-āthār, taḥqīq : Kamāl Yūsuf al-Ḥūt, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, Ṭ1

Ibn al-Turkumānī, ‘Alī ibn ‘Uthmān, al-jawhar al-naqī ‘alā Sunan al-Bayhaqī, Dār al-Fikr

Ibn al-Jārūd, Allāh ibn ‘Alī, (1417h), al-Muntaqā min al-sunan al-musnadah, taḥqīq : Abū Ishāq al-Ḥuwaynī, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1

Ibn al-Mulaqqin, ‘Umar ibn ‘Alī, (1411h), Mukhtaṣar Talkhīṣ al-Dhahabī Ilmstdrk, taḥqīq : ‘Abd Allāh ibn Ḥamad al-Laḥīdān ws‘bd ibn Allāh Āl Ḥamīd, Dār al-‘Āṣimah, al-Riyāḍ, Ṭ1

Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad, (1421h-2001M), Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, taḥqīq : Shu‘ayb al-Arna’ūt wa-ākharīn, Mu’assasat al-Risālah, Ṭ1

Ibn Khuzaymah, Muḥammad ibn Ishāq, (1390h – 1970m), Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah, taḥqīq : Muḥammad Muṣṭafā al-A‘zamī, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt

- Ibn Daqīq al-‘Īd, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Wahb, (1430h-2009M), sharḥ al-Ilmām bi-aḥādīth al-aḥkām, taḥqīq : Muḥammad Khallūf al-‘Abd Allāh, Dār al-Nawādir, Sūriyā, ٢
- Ibn Daqīq al-‘Īd, Muḥammad ibn ‘Alī, Iḥkām al-aḥkām sharḥ ‘Umdat al-aḥkām, Maṭba‘at al-Sunnah al-Muḥammadīyah, al-Qāhirah
- Ibn Rāhwayh, Ishāq ibn Ibrāhīm, (1412h-1991m), Musnad Ishāq ibn Rāhwayh, taḥqīq : ‘bdālghfwr ibn ‘bdālḥq al-Balūshī, Ṭab‘ah Maktabat al-īmān, al-Madīnah al-Munawwarah, ٢1
- Ibn Rajab al-Ḥanbalī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad, (1407h-1987m), sharḥ ‘Ilal al-Tirmidhī, taḥqīq : Hammām ‘Abd al-Raḥīm Sa‘īd, Maktabat al-Manār, al-Urdun, ٢1
- Ibn Rajab al-Ḥanbalī, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Aḥmad (1417h, 1996m), Fath al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, taḥqīq : Imḥmwd ibn Sha‘bān wa-ākharīn, Maktabat al-Ghurabā’ al-Atharīyah, al-Madīnah al-Nabawīyah, taḥqīq Dār al-Ḥaramayn, al-Qāhirah, ٢1
- Ibn Sa‘d, Muḥammad ibn Sa‘d ibn Manī‘ al-Zahrī, (1421h-2001M), al-Ṭabaqāt al-kabīr, al-muḥaqqiq : ‘Alī Muḥammad ‘Umar, ٢1, Maktabat al-Khānjī
- Ibn ‘Abd al-Barr, Yūsuf ibn ‘Abd Allāh, (1414h-1993M), alāstdhkār al-Jāmi‘ li-madhāhib fuqahā’ al-amṣār wa-‘ulamā’ al-aqtār fīmā taḍammanahu al-Muwaṭṭa’ min ma‘ānī al-ra’y wa-al-āthār wa-sharḥ dhālika kullahu bāl’yyāz wālākhtṣār, taḥqīq : ‘Abd al-Mu‘ṭī Amīn Qal‘ajī, Dār Ibn Qutaybah, Dimashq, wa-Dār al-Wa’y, Ḥalab, ٢1
- Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd (1430h-2009M), al-sunan, taḥqīq : Shu‘ayb al-Arna’ūt wa-ākharūn, Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah, Bayrūt, ٢1
- Abū Dāwūd al-Sijistānī, Sulaymān ibn al-Ash‘ath, (1430h-2009M), al-

- sunan, taḥqīq : Shu‘ayb al-Arna’ūt wa-Muḥammad Kāmil Qarah
billy, Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah, Bayrūt, ٢١
- Abū Zur‘ah, ‘bydāllh ibn ‘Abd-al-Karīm ibn Yazīd al-Rāzī (2009M),
Su‘ālāt al-Bardha‘ī li-Abī Zur‘ah al-Rāzī, al-muḥaqqiq : Abū
‘Umar Muḥammad ibn ‘Alī al-Azharī, ٢١, al-Qāhirah, al-Fārūq
al-ḥadīthah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr
- al-Aṣḥabī, Mālik ibn Anas, (1412h), Muwaṭṭa’ al-Imām Mālik, taḥqīq :
Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf, Maḥmūd Khalīl, Mu’assasat al-
Risālah
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl, (1396 H) al-tārīkh al-Awsaṭ,
taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, ٢١, Dār al-Wa’y
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl, (1422h), Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, al-
muḥaqqiq : Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Dār Ṭawq al-
najāh, ٢١
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl, al-tārīkh al-kabīr, taḥqīq : al-
Sayyid Hāshim al-Nadwī, Dār al-Fikr
- al-Bazzār, Aḥmad ibn ‘Amr, (1988-2009M), Musnad al-Bazzār al-
manshūr Bāsim al-Baḥr al-zakḥkhār, taḥqīq : ‘Ādil ibn Sa‘d wa-
ākharīn, Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam, al-Madīnah al-
Munawwarah, ٢١
- al-Bustī, Muḥammad ibn Ḥibbān al-Tamīmī (1396h), al-majrūḥīn min
al-muḥaddithīn wa-al-ḍu‘afā’ wa-al-matrūkīn, al-muḥaqqiq :
Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, ٢١, Ḥalab, al-Nāshir : Dār al-Wa’y
- al-Bustī, Muḥammad ibn Ḥibbān, (1414h / 1993M), Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān
bi-tartīb Ibn Balabān, taḥqīq : Shu‘ayb al-Arna’ūt, Mu’assasat al-

Risālah, Bayrūt, ٢2

al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, (1412h-1992m), maʿrifat al-sunan wa-al-āthār, taḥqīq Sayyid Kasrawī Ḥasan, Ṭabʿah Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, ٦1

al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, (1432 H-2011M), al-sunan al-kabīr, taḥqīq : ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī bi-al-taʿāwun maʿa Markaz Hajar, Hajar lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr, al-Qāhirah, ٦1

al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsá, (1409H), al-ʿilal al-kabīr, tartīb : Abū Ṭālib al-Qāḍī, taḥqīq : Ṣubḥī al-Sāmarrāʾī wa-ākharīn, ʿĀlam al-Kutub, wa-Maktabat al-Nahḍah al-ʿArabīyah, Bayrūt, ٦1

al-Tirmidhī ; Muḥammad ibn ʿysáá, (1395h-1975m), Sunan al-Tirmidhī (al-Jāmiʿ al-kabīr), al-muḥaqqiq : Aḥmad Muḥammad Shākīr wa-ākharīn, ٢2, Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī, al-Qāhirah

al-Tirmidhī ; Muḥammad ibn ʿysáá, (1425h), al-ʿilal al-Ṣaghīr, taḥqīq : ʿĀdil ʿAbd al-Shakūr al-Zarqī, Dār al-Muḥaddith, ٦1

al-Ḥākim, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, (1411h / 1990m), al-Mustadrak ʿalá al-ṣaḥīḥayn, taḥqīq : Muṣṭafá ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, ٦1

al-Ḥarbī, Ibrāhīm ibn Ishāq, (1405h), Gharīb al-ḥadīth, taḥqīq : Sulaymān Ibrāhīm Muḥammad al-ʿĀyid, Jāmiʿat Umm al-Qurá, Makkah, ٦1

al-Ḥumaydī, ʿAbd Allāh ibn al-Zubayr (1996m), Musnad al-Ḥumaydī, ḥaqqāqa nuṣūṣahu wa-kharraja aḥādīthahu : Ḥasan Salīm Asad alddārānī, Dār al-Saqqā, Dimashq, ٦1

al-Ḥanafī, Mughaltāy ibn Qalīj, (1422h-2001M), Ikmāl Tahdhīb al-kamāl fī Asmāʾ al-rijāl, al-muḥaqqiq : Abū ʿAbd al-Raḥmān ʿĀdil

- ibn Muḥammad-Abū Muḥammad Usāmah ibn Ibrāhīm, Ṭ1, al-Fārūq al-ḥadīthah
- al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ‘Alī, al-Jāmi‘ li-akhlāq al-Rāwī wa-ādāb al-sāmi‘, taḥqīq : Maḥmūd al-Ṭaḥḥān, Maktabat al-Ma‘ārif, al-Riyāḍ
- al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ‘Alī, al-Kifāyah fī ‘ilm al-riwāyah, taḥqīq : Abū ‘Abd Allāh alswrqr wa-Ibrāhīm Ḥamdī al-madanī, al-Maktabah al-‘Ilmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah
- al-Dāraquṭnī, ‘Alī ibn ‘Umar (1405h / 1985m, 1427h), al-‘ilal al-wāridah fī al-aḥādīth al-Nabawīyah, taḥqīq : Maḥfūz al-Raḥmān Zayn Allāh al-Salafī wa-Muḥammad ibn Ṣālih al-Dabbāsī, Dār Ṭaybah, al-Riyāḍ, wa-Dār Ibn al-Jawzī, al-Dammām, Ṭ1
- al-Dāraquṭnī, ‘Alī ibn ‘Umar ibn Aḥmad (1422h-2001M), Sunan al-Dāraquṭnī, al-muḥaqqiq : ‘Ādil Aḥmad ‘bdālmwjwd-‘Alī Muḥammad Mu‘awwad, Dār al-Ma‘rifah, Ṭ1
- al-Sarrāj, Muḥammad ibn Ishāq, (1425h-2004m), Ḥadīth al-Sarrāj, takhrīj : Zāhir ibn Ṭāhir al-Shaḥāmī, taḥqīq : Ḥusayn ibn ‘Ukāshah, al-Fārūq al-ḥadīthah, Ṭ1
- al-Ṣan‘ānī, ‘Abd al-Razzāq ibn Hammām, (1403h), al-muṣannaf, taḥqīq : Ḥabīb al-Raḥmān al-A‘zamī, al-Majlis al-‘Ilmī, al-Hind, Bayrūt, ṭ2
- al-Ṭayālīsī, Sulaymān ibn Dāwūd, (1419H / 1999M), Musnad Abī Dāwūd al-Ṭayālīsī, taḥqīq : al-Duktūr Muḥammad ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, Dār Hajar, Miṣr, Ṭ1
- al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī ibn Ḥajar, (1429h-2008M), natā’ij al-

afkār fī takhrīj aḥādīth al-Adhkār, taḥqīq : Ḥamdī ‘Abd al-Majīd al-Salafī, Dār Ibn Kathīr

al-‘Aqīlī, Muḥammad ibn ‘Amr ibn Mūsá ibn Ḥammād al-Makkī, (1404h-1984m) al-ḍu‘afá’ al-kabīr, al-muḥaqqiq : ‘bdālm‘ty Amīn Qal‘ajī, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Maktabah al-‘Ilmīyah

al-‘Alā’ī, Khalīl ibn Kaykaldī, (1407h-1986m), Jāmi‘ al-taḥṣīl fī Aḥkām al-Marāsīl, taḥqīq : Ḥamdī ‘Abd al-Majīd al-Salafī, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt, ṭ2

al-Fasawī, Ya‘qūb ibn Sufyān, (1401h-1981M), al-Ma‘rifah wa-al-tārīkh, al-muḥaqqiq : Akram Ḍiyā’ al-‘Umarī, ṭ2, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah

Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Nīsābūrī, Ṣaḥīḥ Muslim, al-muḥaqqiq : Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī

al-Nisā’ī, Aḥmad ibn Shu‘ayb, (1421h / 2001M), al-sunan al-Kubrā, taḥqīq : Ḥasan ‘Abd al-Mun‘im Shalabī, wa-ishrāf : Shu‘ayb al-Arnā’ūt, qaddama la-hu : ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt, Ṭ1

al-Hāshimī, Sa‘dī ibn Mahdī, (1409h-1989m), Abū Zur‘ah al-Rāzī wa-juhūduhu fī al-Sunnah al-Nabawīyah, Maktabat Ibn al-Qayyim, al-Madīnah al-Munawwarah, wa-Dār al-Wafā’ bi-al-Manṣūrah, ṭ2

49. al-Haythamī ; ‘Alī ibn Abī Bakr ibn Sulaymān, (1399h-1979m), Kashf al-astār ‘an Zawā’id al-Bazzār, al-muḥaqqiq : Ḥabīb al-Raḥmān al-A‘zamī, Ṭ1, al-Nāshir : Mu’assasat al-Risālah

JOURNAL OF SHARIA AND ISLAMIC STUDIES

A refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

**The difference in the words of the two influential nar-
rations or their closeness and the impact of this on
criticizing one of them or considering them as had-
iths and its applications to critics**

Dr. Mohammed Zayed Al -Otaibi

Shari'a and Islamic Studies - Kuwait University

Academic

Publication Council



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029-8908

Volume 38 - Issue No. 134

Rabi I 1445 A.H. - September 2023